طبيعة العلاقة اللاطبيعية بين حماية البيئة والتنمية في الاتفاقيات الدولية

The nature of the abnormal relationship between environmental protection and development in international agreements

محمد تبيب،
المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، mohamedtebibsp@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/19 تاريخ القبول: 2023/07/29 تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

يناقش هذا المقال إشكالية استغلال الموارد الطبيعية وتحديات التطبيق بالرغم من أن المفهومين غير منفصلين، خاصة وأن حماية البيئة شرط أساسي للتنمية وهي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته، على غرار التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون والمساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ولتحقيق التنمية يجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية، أي ضرورة التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية البيئة، الامر الذي حرك المجتمع الدولي إلى النظر في هذه العلاقة باعتبار البيئة شرطا أساسيا لنجاح التنمية، فعقد القانون الدولي العديد من المؤتمرات والاتفاقيات للنظر في إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية للخروج بحلول وسياسات تعالج الإشكالات المطروحة دوليا

كلمات مفتاحية: البيئة، التنمية، الاتفاقيات الدولية.

Abstract:

This article discusses the problem of the exploitation of natural resources and the challenges of application, although the two concepts are not separate, especially since environmental protection is a prerequisite for development, which is the balance of material and social resources available at a time and place to satisfy human needs and aspirations, similar to development that meets the needs of those present and bargaining over The ability of future generations to meet their needs, and to achieve development, the system of environmental resources must be preserved, that is, the need to reconcile the requirements of development with the requirements of environmental protection, which prompted the international community to consider this relationship as the environment as a prerequisite for the success of development, so international law held many conferences and agreements To consider the problem of the relationship between the environment and development to come up with solutions and policies that address the problems raised internationally

Keywords: *Environment, development, international agreements.*

1. مقدمة:

تعد قضية البيئة والتنمية من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام القانون الدولي، حيث بدأ العالم يفيق من غفوته متوجعا من آثار أعماله المدمرة للبيئة التي يعيش فيها، هذه الحماية التي بلغت أهمية كبرى ومكانة هامة في القانون الدولي، وذلك لضمان حق الانسان في محيط نظيف وبيئة سليمة، ونتيجة للتطور العلمي والصناعي والاقتصادي الذي ساد العالم أصبح للبيئة قيمة جديدة ضمن قيم المجتمع الذي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها من كل فعل يشكل تهديدا واضرارا بها. وأدى تفاقم المشاكل البيئية بشكل مستمر إلى خلق مشاكل متعارضة بين البيئة والتنمية، مما جعل موضوع البيئة يأخذ الصدارة ضمن أولويات المجتمع الدولي واعتبر موضوع حماية البيئة قضية انسانية تهم البشرية جمعاء، ولا يمكن لأي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها أن تتفرد لوحدها بمواجهة المشاكل البيئية، الأمر الذي جعل التعاون الدولي أمر لا مفر منه، مما ادى إلى الرغبة إلى الوقوف على حقيقة العلاقة بين مشاكل البيئة والتنمية المستدامة وتعزيز الاهتمام بهذه المشاكل من خلال عقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي تسعى في كل مبادئها إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى، وفي ظل التحديات والاوضاع البيئية الصعبة التي يمر بها العالم واهتمام القانون الدولي بمسألة البيئة كعامل مهم في نجاح أو فشل التنمية المستدامة يمكننا أن نتساءل عن **مدى مساهمة القانون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة أمام ضرورة الحفاظ على البيئة ؟**، وعلية سنعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: نظرة عامة حول مفهومي البيئة والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: إيضاح العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

المحور الثالث: آليات القانون الدولي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

2. مفهوم البيئة والتنمية المستدامة.

1.2 مفهوم البيئة.

– تعريف البيئة، يعرف علم البيئة بأنه "دراسة التوازن بين الأنواع الحيوانية والنباتية " وعرفها بعض الفقهاء بأنها" المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويتكون هذا المحيط من العناصر الثلاثة الماء، التربة، الهواء"(سرية، 2016، صفحة 75)

وتعرف البيئة في الاتفاقيات الدولية، حيث أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئة معنى واسع بحيث تدل على أنها" رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته"(الغني، 2013، صفحة 14)

أما البيئة بمعناها الشامل تعرف بأنها مجموعة الظروف الخارجية الطبيعية والمؤشرات التي تؤثر في حياة وتطور ما يعيش في ظل هذه الظروف.(حميدة، 2011، صفحة 27)

– **عناصر البيئة: و**تتكون من العناصر الطبيعية والعناصر الاصطناعية

العناصر الطبيعية: وتشمل الماء والتربة والهواء والتنوع الحيوي الذي يطلق لوصف تعدد أنواع الكائنات الحية الموجودة في النظام الايكولوجي ويقاس التنوع الحيوي في منطقة معينة أو في أي نظام ايكولوجي محدد بمقدار أنواع الكائنات الحية الموجودة فيه.

العناصر الاصطناعية: تقوم البيئة الاصطناعية اساس على ما أدخله الانسان عبر الزمن على نظم ووسائل و أدوات تتيح له الاستفادة بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية وذلك من أجل اشباع حاجياته ومتطلباته الأساسية.(عقون، 2018، صفحة 27)

– **مشاكل البيئة**

تلوث البيئة: إن التلوث من أخطر المشاكل التي تتعرض لها البيئة لذلك هو أكثر ما يهمنا في المشاكل التي تعاني منها البيئة وذلك هو أساس أي مشكل يتبع بعد ذلك، فهو من الأضرار التي يصعب تداركها.

استنزاف الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية كل ما هو موجود في البيئة الطبيعية ويعتمد عليه الانسان في حياته، وهذا بأي وسيلة كانت(الديربي، 2016 ، صفحة 26).

و يعمل الانسان على استغلال الموارد الطبيعية للبناء حضارته،إلا أن استغلاله المفرط لهذه المواد يتم بطرق خاطئة الأمر الذي أدى إلى الاختلال بالتوازن البيئي وأضر بالبيئة بشكل عام فأصبحت ضعيفة هشة لا تستطيع الوفاء بمتطلباته(عقون، 2018، صفحة 16)

2.2 مفهوم التنمية المستدامة.

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد وجد لهذا المفهوم العديد من التعاريف واختلف حوله الآراء والاتجاهات فكل له تعريف خاص، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين واعتبرته المنظمات الدولية من الحقوق الأخرى التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها.

– **تعريف التنمية المستدامة:** "هي استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها" وعرفتها الأمم المتحدة " تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون والمساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"(التنمية، 1987 ، صفحة 15)

– **خصائص التنمية المستدامة**

– التنمية المستدامة تعني احداث تغييرات في جميع المجلات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية.

– التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة

– يعتبر مصطلح التنمية مصطلح عالمي وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ادراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

– للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

– للتنمية المستدامة اهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها

– وجود علاقة تكاملية بين البيئة والتنمية وهي علاقة طردية إذ تربط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة(شنى، 2005، صفحة 4).

– **أهداف التنمية المستدامة.**

– تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية

– **احترام البيئة الطبيعية:** إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها.

-تهدف إلى توجيه السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث.

- تسعى إلى الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد وربط تكنولوجيا المعاصرة بأهداف المجتمع.

- احداث تغيير مستمر في حاجيات وأولويات المجتمع(زنط، 2010، صفحة 31)

3- توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة تجسد حق الانسان في بيئة سليمة، إذ أن التهديدات التي طرأت على البيئة الانسانية ما هي إلا نتيجة لعلاقة غي متكافئة بين التنمية والبيئة وهذا ما جعل المجتمع الدولي ينادي بإعادة النظر في العمليات التنموية بما يتناسب مع البيئة(الشويخ، 2012، صفحة 76)، لهذا تعد البيئة بجميع عناصرها والتنمية المستدامة هدفان متكاملان، إذ أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية المتصفة بالديمومة والقابلة للاستمرار من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتعامل السليم مع البيئة الانسانية وهذا ما يكفل الحفاظ عليها لصالح الاجيال القادمة.(حاجة، 2020، صفحة 26)

وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو اساس التنمية الاقتصادية حيث أن الموارد الطبيعية الموجودة من تربة ومعادن وغابات وبحار وأنهار هي أساس أي نشاط تنموي زراعي وصناعي

لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ويجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية أي ضرورة التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية البيئة دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي عند اعداد السياسات الاقتصادية التنموية.(صونيا، 2016، صفحة 16)

و لقد أشار مبدأ ستوكهولم 1972 إلى هذه العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المبدأ 5 و8، وأكد المبدأ الرابع من ري ودي جانيرو 1992 على ضرورة اعتبار حماية البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة وعدم النظر إليها بصفة مستقلة منفردة، وجاء في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين قدرة التنمية عللا تلبية الحاجات المشروعة في الحاضر دون الاخلال بقدرة النظم البيئية على تلبية حاجات الاجيال المستقبلية. (Report of the world commission on environnement and development, 2022)

وأن مفهوم التنمية مرتبط بالرفاه الاجتماعي ويعمل على رفع مستوى المعيشة، وعليه وفي سبيل تحقيق التنمية فأنه لابد من المساس بالبيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، لذلك ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تقوم بالدرجة الاولى على المحافظة على البيئة للأجيال الحاضرة واللاحقة على حد سواء، ومن هنا تم الاجماع على ضرورة الربط بين السياسات البيئية والعمليات التنموية. (فاكية، 2015، صفحة 112)

1.3 أثار معوقات التنمية على البيئة :

تعرضت البيئة في لسنوات الاخيرة فساد كبير من قبل الإنسان وتلوثت العديد من العناصر المكونة للبيئة وكل هذا لجهل الانسان المعاصر بأبعاد وجوده على الارض ومن هنا برزت العديد من المشاكل. فإن البيئة تتعرض اليوم إلى أخطار مختلفة، حيث أن نتيجة للثورة الصناعية التي عرفتها على وجه الخصوص الدول المتقدمة، وما نجم عنها من التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الصناعات والاختراعات وزيادة معدلات التحضر والتوسع النووي، ومع طلب الانسان لمزيد من الرفاهية وسعيه لتحقيقها أهمل البيئة المحيطة به مما أدى إلى أخطار هائلة وتدهور كبير في البيئة وإفشال عملية التنمية المستدامة.(حاجة، 2020، صفحة 28)

ويعتبر الفقر من أهم معوقات التنمية المستدامة وأحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء الملحة تؤدي إلى ممارسة سلوكيات مدمرة للبيئة كتلويث المياه والصيد والرعي، ومن جهة ثانية فإن تدهور نوعية البيئة يعرض ظاهرة المواد التي يبنون عليها اقتصادهم تتدهور.(صونيا، 2016، صفحة 14)

ويعتبر التلوث البيئي من أخطر المشاكل البيئية في مجتمعنا المعاصر، حيث أصبح يهدد الأجيال الحاضرة والمقبلة وكذا البيئة على حد سواء، حيث سيطرت مشكلة التلوث على كل القضايا حتى صارت مشكلة رئيسية تهدد الحماية المستدامة للبيئة.(ريمة، 2018، صفحة 38)

وايضا استنزاف الموارد الطبيعية نتيجة لتزايد العالم اليوم بمعدلات متسارعة لا تتناسب ومعدلات تزايد الغذاء فإنه كان من الطبيعي أن ترافق هذه الزيادة في التعداد السكاني زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وعليه اتجه الانسان للمحافظة على معادلة توازن السكان والموارد إلى رفع الانتاجية الزراعية خوفا من اضطراب ميزان الأمن الغذائي العالمي من جهة وكذا استنزاف موارد طبيعية أخرى كمصادر الطاقة مثلا.(العيشاوي، 2010، صفحة 52)

وتزايد النمو السكاني الذي يعتبر من معوقات التنمية ويؤثر على البيئة وذلك للزيادة السريعة في معدلات النمو وهذا لا يتوافق مع معدلات او مع امكانيات البيئة وقدرتها وهذا ما ينجم عنه ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية ويتسبب ف بتدهورها واستنزافها بما أن مشكلة النمو السكاني تؤدي حتما بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء وتخلق أزمة في الطاقة، وهذا بدوره يؤدي إلى كثرة الازدحام في المدن وبالتالي سيتم التوسع على حساب الاراضي الزراعية واستيلاء على مواردها. و كما يلعب النمو السكاني دورا في زيادة الطلب الاقتصادي الكلي، وهذا من خلال زيادة حجم الانتاج الذي يعد سببا في التدهور البيئي، بحيث من المتوقع أن يبلغ تعداد سكان العالم بحلول سنة 2050 حوالي 8،9 مليار نسمة، وهذا من شأنه زيادة الضغط على الموارد الطبيعية.(صونيا، 2016، صفحة 15)

2.3 تأثير مشاكل البيئة على التنمية:

شهدت السنوات الأخيرة تدهورا مخيفا للبيئة الطبيعية بات يهدد مسيرة التنمية واستمرارية الحياة، فالبيئة وما تشمله من موارد طبيعية ومنافع اقتصادية تبقى هي المؤثر الاساسي في التنمية باعتبارها المحيط الحيوي الذي يتأثر بيه الانسان، سواء كان المحيط اجتماعيا أو اقتصاديا سياسيا أو تكنولوجي، فكلها اعتبارات تدخل في تنظيم البيئة وتوجيه التنمية المستدامة (صونيا، 2016، صفحة 15)

ويعتبر تغير المناخ أهم مشكلة بيئية عالمية، حيث يؤثر تأثيرا مطرد الزيادة على صحة الناس وعافيتهم، على غرار تغيرات أخرى في البيئة العالمية مثل فقدان التنوع البيولوجي، ويؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر شدة موجات الحر والجفاف والأمطار الشديدة والاعاصير الهوجاء في العديد من المناطق،إلى انتقال الامراض المعدية المنقولة بالأغذية والمياه والحيوان مما يخلف أثار كبيرة على الصحة، فالتنوع البيولوجي هو أساس الحياة على الأرض وأحد دعامات التنمية المستدامة، وما لم تحافظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، فإننا لن نحقق الاهداف الانمائية للألفية، فالحفاظ على التنوع البيولوجيو استخدامه المستدام عنصر لأي استراتجية للتكيف مع تغير المناخ ومن خلال اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية إطار عمل الامم المتحدة بشأن تغير المناخ فإن المجتمع الدولي ملتزم بالحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ والاستجابة العالمية لتلك التحديات نحتاج إلى التحرك بسرعة أكبر وزم أكبر على كافة المستويات العالمية والقومية والمحلية من أجل الاجيال الحالية والقادمة.(التنمية، 1987)

وتعتبر مسألة المناخ مشكلة لها تأثير مستقبلي وتداعيات بيئية واقتصادية وسياسية واجتماعية تؤدي إلى انعكاسات سلبية وعرقلة مسيرة التنمية المستدامة لذلك يبحث لها عن حلول عالمية عاجلة، حيث كان من بين أهداف اتفاقية التغيرات المناخية تحقيق التنمية المستدامة، ووضع تقرير التنمية في العالم الذي اصدره البنك الدولي لعام 2010 العلاقة بين التغير المناخي ومدى ارتباطه بالسياسات التنموية بالخصوص في الدول النامية ومحاولة رسم استراتجيات تعالم تغير المناخ وتحقيق تنمية في آن واحد حيث لا يمكن استمرار برنامج اجتماعية، اقتصادية، بينما تتجاهل تأثيرات المناخ.(للبيئة، 2016، صفحة 9)

ومنه نستنتج أن إن البيئة شرطا اساسيا للتنمية، إذ أن التنمية والبيئة ليس مفهومين منفصلين ولا يمكن معالجة أحدهما بنجاح الآخر، فالبيئة مورد للتنمية والتنمية الناجحة تستلزم سياسات تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية، إذ لا يجوز الوقوف في وجه المشاريع التنموية باسم المحافظة على البيئة، أي بمعنى تحقيق التنمية بلا تدمير للبيئة.

4- آليات القانون الدولي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

من أكثر المشكلات التي تواجه الجماعة الدولية في هذا الوقت هي تلك المتعلقة بالتنمية وتحسين البيئة البشرية فأصل أن التنمية هي وسيلة للارتقاء بالإنسان ولكن في الواقع هي عكس ذلك حيث اصبحت التنمية وسيلة من وسائل استنفاذ الموارد البيئية ن الامر الذي يؤدي على زيادة تكاليف حماية البيئة وتضاعفها ن وقد أولت الأمم المتحدة والهيئات الدولية للبيئة والتنمية اهتماما من خلال الربط بين المفهومين، فتم عقد مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية عام 1972 لمناقشة امكانية تحقيق التنمية مع ضرورة المحافظة على البيئة، وفي الآتي نتطرق إلى نظرة القانون الدولي لقضيتي البيئة كعامل مهم في نجاح او فشل تنمية مستدامة تسعى إلى احداث التطور في جميع المجالات وفي مصلحة جميع الدول .

1.4 القانون الدولي للبيئة:

الذي هو "مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للحفاظ على البيئة من التلوث "(صلاح، صفحة 4) فعمل القانون الدولي للبيئة كغيره من القوانين على الاهتمام بقضية البيئة ومواكبة التغيرات والمشكلات التي يتعر ض لها في سبيل وضع حلول للمشاكل البيئية ومنع وتخفيف

الاضرار التي يتعرض لها المحيط البيئي وذلك من خلال وضع جملة من المؤتمرات والاتفاقيات تنظر للبيئة من خلال فرض قواعد وتشريعات خاصة بحمايتها وفي الآتي أهم التشريعات في مجال حماية البيئة:

– **مؤتمر ستوكهولم 1972**:دعت الامم المتحدة بقرارها رقم 2398 المؤرخ في 1968/12/03 إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار والاضرار التي تحيط بالبيئة الانسانية ومحاولة وضع لأسباب والحلول لمواجهتها.(حاجة، 2020، صفحة 81)

ومن اهداف مؤتمر ستوكهولم حفظ وتحسين البيئة لفائدة الاجيال الحاضرة والقادمة، وتوجيه الجهود الدولية لتحقيق ذلك على مستوى الحكومات والشعوب(العناني، 1992، صفحة 54)، وانعقد المؤتمر بمدينة ستوكهولم بالسويد خلال الفترة الممتدة من 5إلى 16 جوان 1972، ويعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالبيئة المحيطة وقد شارك في المؤتمر 6000 شخص يمثلون 113 دولة واسفر المؤتمر على 26 مبدأ و109 توصية تضمنها لإعلان الصادر عنه ولقد شكل هذا المؤتمر منعطفا تاريخيا هاما اسس فيه بدأ الاهتمام بالبيئة الانسانية عموما، من خلال بلورة المنطلقات القانونية والمؤسساتية في مجال المحافظة على البيئة والتعاون الدولي لحماية البيئة، زيادة على مساهمة في تطور القانون الدولي للبيئة كفرع مستقل عن القانون الدولي وهذا موازاة مع ارتفاع درجة الوعي البيئي في العالم المتقدم في أوائل السبعينات من القرن العشرين.

– **الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار** في حالات الكوارث الناتجة عن التلوث النفطي المبرمة في بروكسل في 29 نوفمبر 1969 حيث منحت الدولة الساحلية حق التدخل في أعلي البحار لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع أو تخفيف الاضرار الكبيرة.(الحمدي، 2008، صفحة 110)

– **اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار الوقعة في مؤتمر مونتو جوباي** بتاريخ 1982/12/10 التي نصت على حماية البيئة الانسانية بهدف ضمان الحماية الفعالة للحياة البشرية، وذلك بمنع التلوث والاخطار الأخرى التي تهدد البيئة البحرية ومنع الاخلال بالتوازن الايكولوجي ووقوع الاضرار بالثروة النباتية والحيوانية.

– **اتفاقية ريو دي جانيرو الاطارية بشأن تغير المناخ في البرازيل 1992**: بدأت الاستجابة الدولية لتغير المناخ بإقرار الامم المتحدة للاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ عام1992 التي وصفت اطارا لعمل

لتثبيت تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بهدف تجنب " التدخلات الخطيرة الناشئة عن انشطة بشرية في النظام المناخي وقد وقع حتى الآن 195 طرفا على الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1994.

– بروتوكول كيوتو بشان تغير المناخ في ديسمبر 1997: حيث تعتبر الوثيقة الوحيدة الملزمة قانونيا والتي تكافح الاحترار الكوني والتلوث البيئي(عسكر، 2013) وفي الاجتماع الثالث الذي عقد بمدين كيوتو باليابان في عام 1997 وبعد 11يوما من المفاوضات والمباحثات في إطار منظمة الأمم المتحدة، تم الاتفاق على بروتوكول كيوتو، حيث تم في 11 ديسمبر 1997 الاتفاق على الصيغة التنفذية للاتفاقية بصورة قانونية ومحددة حسب المقرر من نصوصه أن يدخل حيز التنفيذ بعد مرور 90 يوما من تصديق 55 دولة ويكون من بينها دول متقدمة تمثل نسبة انبعاث الغازات الدفيئة بها 55 بالمئة من إجمالي الغازات الكربونية في العالم ويحتوي البروتوكول على ديباجة و28 مادة وملحقين للبروتوكول. (سعدي، 2017، صفحة 302)*

2.4 المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة والتنمية المستدامة:

إن الاتفاقيات والمؤتمرات من المصادر المهمة للقانون الدولي للتنمية والبيئة، فالبيئة بعد مؤتمر ستوكهولم 1972 حظيت باهتمام أدى إلى توجيه الأنظار لضرورة توحيد الجهود في سبيل التصدي للمشكلات البيئية والتنموية، فجاءت المؤتمرات الدولية لتوضيح العلاقة بين البيئة والتنمية وايقاف التدهور البيئي وفي الآتي نعرض أهم المؤتمرات الدولية المهمة على الصعيد العالمي:

– مؤتمر نيروبي 1982:في ذكرى الاحتفال بمرور عشرة سنوات من انعقاد مؤتمر ستوكهولم عقد مجلس الادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة جلسة خاصة في نيروبي ماي 1982 حيث تم استعراض انجازات الامم المتحدة في تنفيذ خطط ستوكهولم والوقوف على ابرز التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة على ضوء الخبرة المكتسبة وأقر هذا الاعلان أنه لا يمكن اعتبار العالم آمنا

مادام فيه استنزاف الموارد الطبيعية على الصعيدين الوطني والدولي، كما دعا إلى مساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا ومعالجة التصحر.

ونصت المادة التاسعة من المؤتمر والتي جاءت بالجديد التي تبرز فكرة الوقاية من التلوث " الوقاية من الاضرار التي تلحق البيئة أفضل من تحمل عبء اصلاح هذه الاضرار وإعادة تأهيل البيئة الملوثة، وتشمل التخطيط السليم لجميع الانشطة"

– مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 :شكل هذا المؤتمر نقطة فارقة في تطوير القانون الدولي البيئي في سياق ربط البيئة بالتنمية من خلال " إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21" الذي شكل خطة عمل مفصلة تحتوي على 115 موضوعا محددا، وتغطي خطة العمل هذه جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على الربط بين البيئة والتنمية:

– إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية:و يهدف هذا الاعلان إلى إرساء أسس أكثرا عدلا للعلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الغير صناعية النامية فيما يتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ويتكون هذا الاعلان من ديباجة وسبعة وعشرين مبدأ ،(سعدي، 2017، صفحة 304)و لقد ركزت المبادئ من 1إلى9 على العلاقة بين البيئة والتنمية حيث أشار المبدأ الأول إلى أن الانسان هو مركز التنمية المستدامة وله الحق في حياة منتجة ومنسجمة مع الطبيعة، ونص المبدأ الثاني على حق الدول في استخدام السيادة الكاملة على مواردها وفقا لسياساتها البيئية والتنموية، ويشير المبدأ الثالث والرابع إلى التوازن بين البيئة والتنمية وتحقيق العدالة بين الاجيال الحالية والمقبلة على حماية البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، أما المبدأ الخامس نص على ضرورة التعاون بين الدول وكل الشعوب للتخلص من الفقر كشرط أساسي للتنمية المستدامة ويعطي المبدأ السادس أولوية خاصة للدول النامية في مجال الحفاظ على البيئة(نيويورك، 1992)و نص المبدأ السابع من الاعلان على المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة للدول في الحفاظ على البيئة وأما المبادئ من 10 إلى 22 فركزت على القواعد الواجب مراعاتها من جانب الشعوب والحكومات،و أما المبادئ الخمسة الأخيرة فتحدث على العلاقات الدولية والقانون الدولي إلى ضرورة حماية البيئة وأن السلام والتنمية وحماية البيئة كلها أمور مترابطة وغي منفصلة

عن بعضها وعلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، وتكريس مبدأ التعاون والمشاركة في تفعيل مبادئ القانون الدولي في نجال التنمية المستدامة.(العطاء، 1996)

– **جدول أعمال القرن الحادي والعشرين(أجندة21)**:يعتبر هذا البرنامج الوثيقة الاساسية الصادرة عن مؤتمر قمة الارض وهي عبارة عن خطة للعمل التنموي ابتدءا من تسعينات القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين وتتضمن المذكرة 40 فصلا (علي، 2016، صفحة 57)، وتحتوي على 15 موضوعا محددا وتغطي خطة العمل هذه جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على ربط بين التنمية والبيئة، وترتكز على الفترة الممتدة من عام 2000 إلى نهاية القرن الحادي والعشرين(سعدي، 2017، صفحة 300) وتحتوي على توجيهات لمعالجة موضوعات ومشاكل البيئة على المستوى العالمي مثل حماية الغلاف الجوي والمحافظة على التربة ومحاربة التصحر والجفاف والحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع التنمية الريفية المستدامة.(علي، 2016، صفحة 57)

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مناهج عمل جديدة للعالم يعالج فيها مشاكل العالم النامي الاقتصادية والاجتماعية للقدرة على موازنة الاحتياجات البشرية المتزايدة مع الاستمرار في المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية فهو يعتبر انجازا هاما من حيث أنه أدمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد.(سعدي، 2017، صفحة 301)

ومنه فإن مؤتمر "ريو دي جانيرو" بهذه المبادئ التي جاء بها في إطار حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة ،فهو يعتبر وسيلة هامة وبداية جديدة لمواجهة التدهور البيئي وتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية وتحقيق العدالة بين الاجيال الحالية والمقبلة .

– **مؤتمر جوهانسبورغ لعام 2002**: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 4 سبتمبر 2002 الذي يسعى إلى إعادة إحياء الالتزام الدولي لتحقيق التنمية المستدامة(كمال،، 2002، صفحة 258)' كما ركز على أهمية تقليص الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وتوفير الامكانيات المادية والبشرية للقضاء على آفة الفقر الذي يعتبر عدو التنمية المستدامة في الدول الفقيرة وأهمية التظاهر العالمي عليه.(كراوة، 2020، صفحة 252)

وتكمن أهمية مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة في أنه المؤتمر البيئي الأول في القرن الحالي، كما أنه كرس مفهوم التنمية المستدامة كأحد مرتكزات العمل البيئي على المستويين الدولي والوطني.

– مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 2012: انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ بالبرازيل في الفترة الممتدة ما بين 20 و22 جوان 2012، حيث حضر المؤتمر العديد من رؤساء الدول والحكومات وممثليهم ولقد عمل المؤتمر على هدفين اثنين: التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الاخضر والقضاء على الفقر، تحديد الاطار المؤسساتي للتنمية المستدامة.(حاجة، 2020، صفحة 88).

ووفقا لما جاء به هذا المؤتمر، حيث تم بلورة نموذج "الاقتصاد الأخضر" الذي يشمل مجالات تخدم بالدرجة الاولى البيئة وتجعلها أكثر استدامة حيث يعمل الاقتصاد الاخضر على إعادة توازن في الطبيعة من خلال تحضير مختلف القطاعات والانشطة ويجعلها أكثر ملائمة للبيئة والتنمية المستدامة، فالاقتصاد الاخضر هو المسار المتبع للانتقال من اقتصاد حالي إلى اقتصاد مستدام من أجل تعزيز النمو والتنمية وتخفيض التلوث من الاستغلال لكفؤ للموارد الطبيعية، وتقليل انبعاث غازات الاحتباس(حياة، 2016، صفحة 292)، ولتحقيق تنمية مستدامة تقوم على رفاهية الانسان وفي نفس الوقت أخذ بعين الاعتبار البيئة ومواجهة تحدياتها يهدف الاقتصاد الاخضر إلى مواجهة التحديات البيئية، والمساهمة في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي.(مختار، 2017، صفحة 517)

أما الاطار المؤسساتي للتنمية المستدامة الذي ركز عليه المؤتمر، نجد أن أهم المؤسسات المكلفة بهذه العملية تكمن في الجمعية العامة للأمم المتحدة إضافة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئتين رئيسيتين للأمم المتحدة، وتعمل هذه الهيئات في إطار تنسيق أممي لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المستويات.

بناءا على ما تقدم، أن القانون الدولي للبيئة جاء بالعديد من القواعد والمبادئ التي تعزز مسالة حماية البيئة وتنميتها المستدامة، ويرجع الفضل إلى المؤتمرات الدولية التي تناولت موضوع حماية البيئة

وتنميتها وبلورة الوعي البيئي بخطورة التهديدات البيئية على جميع الاجيال الحاضرة والمقبلة وإعطاء نماذج جديدة لمواجهة التحديات البيئية كنموذج " الاقتصاد الاخضر".

5. الخاتمة

نستنتج مما سبق أنه إذا كانت البيئة هي المصدر الذي يؤخذ منه الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية تسعى إلى اشباع حاجات ورغبات الافراد ومتطلباتهم ولكن هناك تعارض في كيفية استخدام هذه الموارد بطريقة سليمة أم انتهاك للتوازن البيئي وهذا مما أدى بالقانون الدولي في النظر إلى هذه القضية ومساهمته في عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والتي تهدف في كل مبدأ وقاعدة تطرحها إلى حماية البيئة بصفتها جزء لا يتجزأ وركنا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة فقدم القانون الدولي العديد من الحلول والآليات التي من شأن الدول معرفة كيفية استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق أهدافها التنموية، ولكن مع كل هذه المبادرات يبقى المشكل في التطبيق فحماية البيئة تنبع من مستوى الفرد لتعلو إلى المجتمع ثم إلى الدولة فهنا تلعب درجة الوعي البيئي المطروح من قبل القانون الدولي دورا مهما في حماية البيئة وتعزيز التنمية، وعليه لابد من التغلب على الإشكالات والتحديات التنموية بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- وجود رؤية دولية جديدة تتضمن تغيير قيم السكان واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم الذي يعتبر الطريق الوحيد لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة وابعادها وهذا ما جاء به مؤتمر ري ودي جانيرو 1992
- ستعاني التنمية المستدامة من عراقيل وصعوبات وخاصة في ظل وجود السوق الرأسمالية الحرة التي تقوم على عدم المساواة والعدل في توزيع العائدات.
- تعزيز مبدأ التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة
- ترشيد السياسات البيئية وذلك من خلال الاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد الطبيعية "نموذج الاقتصاد الأخضر الذي جاء به مؤتمر ريو دي جانيرو 2012.
- قيام الدول والحكومات على الاهتمام أكثر بقضية البيئة وكيفية العبور إلى تنمية مستدامة .
- بلورة الاعلام البيئي وتنمية الوعي الانساني سواء على المستوى الدولي أو الوطني.
- سن التشريعات والقوانين في مجال حماية البيئة.

– اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة وذلك عن طريق دعم التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الاخضر.

قائمة المراجع:

- Report of the world commission on environnement and development, o. c. (2022). *documents*. Consulté le 2022, sur w.w.w.-documents./wced-of.htm.
- ابراهيم محمد العناني. (1992). البيئة الابعاد القانونيةالسياسة الدولية .
- أسامة فرج ، أحمد الشويخ. (2012). *التعويض عن الضرر البيئي لعابري الحدود*. الاسكندرية ،: منشأة المعارف.
- اعلان ريو بشأن البيئة و التنمية ، ري ودي جانيرو 3- 14 جوان 1992 ، المجلد الاول ن الأمم المتحدة نيويورك. (1992).
- برحمون حياة. (2016). الاقتصاد الأخضر مسار للتنمية المستدامة. *مجلة معارف جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة* ، 292.
- بيزات صونيا. (2016). اشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة " الجانب القانوني ". *مجلة العلوم الاجتماعية* ، 16.
- تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية. (1987). *مستقبلنا المشترك*. ، الأمم المتحدة ، نيويورك.
- جمعية الأمم المتحدة للبيئة. (2016). الدورة الرابعة ، البند 6 ، ط2 ، 25 جانفي 2019.
- جميلة حميدة. (2011). *النظام القانوني للضرر البيئي و آليات تعويضه ي الجزائر*. دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
- حسونة عبد الغني. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة .دكتوراه في الحقوق . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- رياض صالح أبو العطاء. (1996). *دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة*. دار النهضة العربية.
- زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية. (2016). تأثير تقانة المعلومات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(49)، 393.
- سراح الدين كمال،. (2002). القمة العالمية للتنمية المستدامة،(رؤية تحليلية)،. *2002*، 5.
- سقني فاكية. (2015). استدامة التنمية و اشكالية التمكن الحقوقي بين الأجيال. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية*، 112.
- صباح العيشاوي. (2010). *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*. الجزائر ن ع ،ط1 ،2010 ،ص52.: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
- صليحة مبروك، و صابر شراد . (ديسمبر, 2019). تكنولوجيا المعلومات. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02 العدد 02*.

- عادل عسكر. (2013). *القانون الدولي " تغير المناخ"- التحديات و المواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بروتوكول كيوتو*. دار الجامعة الجديدة .
- عبد العالي الديربي. (2016). *الحماية الدولية للبيئة و آليات فض منازعاتها*. المركز القومي للاصدرات القانونية.
- عبد الهادي مختار. (2017). الاقتصاد الاخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر*، 571.
- عثمان محمد غيثم ، ماجدة أبو زنط. (2010). *التنمية المستدامة فلسفيها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها*. عمان ، ، 2010 ، ص 30- 31: دار الصفاء.
- كرمي ريمة. (2018). النظام القانوني الدولي لحماية البيئة و حقوق الانسان . دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار ، ، عنابة.
- محمد رحموني ، نورة سعدي. (2017). دور منظمة الامم المتحدة في تطوير القانون الدولي. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث و الدراسات*، 302.
- محمد سعيد عبد الله الحمدي. (2008). *المسؤولية الدولية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية و الطرق القانونية لحمايتها*. لدار الجامعية الجديدة: لدار الجامعية الجديدة.
- محمد طالب أبو سرية. (2016). البيئة و التنمية في ظل القانون الدولي الانساني. *مجلة جامعة البعث*، 75.
- محمد وجدي، نور الدين علي. (2016). *الحماية الدولية للبيئة*. منذ مؤتمر ستوكهولم 1972 ،حتى مؤتمر الدوحة عام 2012 ،ط1 ، 2016 ،ص57.: بيروت منشورات الزين الحقوقية،.
- مصطفى كراوة. (2020). اهتمام الامم المتحدة بالبيئة . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية*، 252.
- نسيمة عقون. (2018). ، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي. مذكرة ماستر في الحقوق ،. امعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- هاشم صلاح. (بلا تاريخ). المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية. دكتورا حقوق ، جامعة القاهرة ،ص04.
- وافي حاجة. (2020). الحماية الدولية للبيئة في ‘طار التنمية المستدامة. جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم.
- يحي سعيدي ، صورية شنى. (2005). نظرية التنمية المستدامة. *جامعة المسيلة*.